

الوضع السياسي والرتابة وراء عزوف أهالي كربلاء عن شراء الملابس

□ كربلاء / علي العلاوي

قال مواطنون أصحاب محال ملابس وإكسسوارات في كربلاء ان الأسعار لم تشهد ارتفاعاً كبيراً في عيد الفطر المبارك هذا العام، عادين الأمر يعود لإحجام الكثير من العوائل على شراء ملابس جديدة لأطفالهم كون العيد الذي يمر بهم لا يختلف عن أيامهم الأخرى وأن الوضع العام للواقع التجاري احد أسباب الكساد الاقتصادي للكثير من أصحاب المحال التجارية، فقط أكد صاحب محل لبيع الملابس النسائية في شارع الجمهورية وسط كربلاء ابياد الاسدي قائلاً : أن لا ارتفاع بالأسعار هذا العام وان ما يصرح به في وسائل الإعلام عار عن الصحة وهدفه التأثير على مبيعاتنا... وأضاف كل شيء على حاله في هذه المدينة المقدسة ومنها أسعار الملابس التي لم ترتفع ديناراً واحداً... وعزا الاسدي عدم ارتفاع الأسعار إلى قلة الطلب على الملابس الخاصة بالعيد من قبل الكثير من العوائل، وخاصة الفقيرة منها وهم الزبائن الخاصون لمثل هذه المناسبات، كون العوائل الغنية لا ترتاد مثل هذه المحال ...

وأضاف الاسدي : أن الأسعار على حالها ومنها انه كان يبيع الشداشة النسائية بسعر ١٥ ألف دينار وهي الآن كذلك وكان يبيع نفخوف الصباية بسعر ٢٢ ألف دينار وهي لم تزل على سعرها مثلاً كان الفستان القصير بحسب نوعه فهناك أنواع بسعر ٢٠ ألف و٢٥ ألف و٢٨ ألف دينار والتي كانت تباع بسعر ٢٤ ألف دينار ولم يزد على سعرها السابق دينار واحد. وأيده زميله علي مهدي الذي يبيع ملابس الأطفال في احد الأسواق الجميلة من أن لا ارتفاع بالأسعار.. وقال : يبدو ان ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع



الكهرباء وتشابه الأيام وتأثير الواقع السياسي جعل العوائل الفقيرة لا تشتري الملابس... وقال بإمكانك ان ترى خلو الأسواق من المتبضعين والعيد لم يبق عليه سوى أيام قلائل، هذا ويبدو شارعا الجمهورية والإمام علي فارغين من المارة في نهار رضائي كان قبل سنوات اذا ما اقترب

العيد فانه يعج بالمبتضعين من كل الفئات وخاصة الفئات الفقيرة التي تتلهف لإسعاد أبنائها الذين ينثرون نظراتهم على الملابس واللعب المصنوفة على قارعة الطريق وأرصعة الشوارع الصغيرة والجناب الخشبية التي أخذت جوانب الأرصفة لعرض بضاعتهم. ويؤكد بائع الجنبير احمد الطرفي من أن

البيع قليل هذا العام ولا يعرف السبب وتمني أن يكون البيع أكثر في الأيام المقبلة إذا ما اقترب موعد العيد واستلم الموظفون رواتبهم إلا انه شك بزيادة الأعداد وقال في الأعياد السابقة كنت أبيع ما يصل إلى ١٥٠ ألف دينار من هذا الجنبير أما الآن فانا لا أبيع ما يعيل أهلي وأطفالي.. وقال لولا السياح الأجانب لكان

البيع خسارة في ظهيرة رمضان كبيرة نأمل أن ينفعنا رزقها في العيد فنحن أيضاً لدينا أطفال وتريد شراء الملابس لهم ولاننسى مسالة العبيدية. لكن العوائل الفقيرة التي كانت تنظر إلى الملابس وتعامل على أسعارها كان لها رأي آخر وإن أكدوا عدم ارتفاع الأسعار هذا العام مما جعل بعضهم يدور في الأسواق لساعات طويلة للوصول إلى النوع الذي يرغبه الأطفال والصبيان. وتقول أم رمضان أنها فوجئت بعدم ارتفاع الأسعار رغم أنها من العوائل الميسرة التي يمكنها أن تشتري الملابس لأطفالها.. وقالت.. حالتي ميسورة لذلك توقعت أن أجد الأسعار قد ارتفعت إلى نسبة لا بأس بها وكنت أوم نفسي لأني لا اشتر ملابس العيد قبل هذا الوقت..

وتشير: كل شيء على حاله واعتقد أن السبب يعود إلى ان حالة العوائل الفقيرة غير مهيأة للشراء من اجل أيام لا تتعدى أربعة، خاصة وان هذه العوائل هي رواد مثل هذه المناسبات لان العوائل الغنية لديها من الملابس الجديدة الكثير دائماً، إلا إن شريحة الموظفين وأصحاب الأعمال الصغيرة ينتظرون العيد ليشتروا لأطفالهم الشيء الجديد.

وأيدها المواطن سامي الحسناوي، إلا انه أضاف ان عيد هذا العام يصادف مع بداية العام الدراسي وهذا ما يفكر به رب هذه العائلة الفقيرة الذي لا يخلو بيته من عدد من التلاميذ وطلبة المدارس...

شباب من الديوانية يؤسسون تجمعا على الإنترنت لرصد الخدمات

□ الديوانية / السومرية

وشاية من محافظة الديوانية أسسوا على شبكة الانترنت تجمعا للديوانيين ، مبينا أن "هذا التجمع مستقل ولا يرتبط بأي جهة". وأضاف عبد الأمير أن "الهدف من التجمع هو إشراك جميع شباب المحافظة في كافة الاقضية والقرى بعملية التدوين لرصد الحالات الاجتماعية والخدمية السلبية داخل العراق وخارجه. يذكر أن محافظة الديوانية شهدت توسعا كبيرا جدا في استخدام الانترنت بين سكانها بعد ٢٠٠٣، حيث تنتشر شبكات الاتصال المنزلية بشكل واسع، بالإضافة إلى وجود مقاهي الانترنت التي توفر كافة الخدمات المرتبطة بشبكة الانترنت وبأسعار مناسبة.

قام بتنظيم عدد من ورش العمل مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني ورجال الدين، وتم الاتفاق على إنشاء مدونات خاصة بهم وربطها مع مدونات التجمع باعتبارهم جهات رقابية مستقلة". مشيراً إلى أن "إدارة التجمع تعمل على توسيعه وربطه بمجموعات التدوين الموجودة في داخل العراق وخارجه. يذكر أن محافظة الديوانية شهدت توسعا كبيرا جدا في استخدام الانترنت بين سكانها بعد ٢٠٠٣، حيث تنتشر شبكات الاتصال المنزلية بشكل واسع، بالإضافة إلى وجود مقاهي الانترنت التي توفر كافة الخدمات المرتبطة بشبكة الانترنت وبأسعار مناسبة.

يقتعون الماء ونقطع الزيارة

□ عبد الخالق كيظان

كتبت في هذه الزاوية قبل أسابيع عن نهر الوند، وكيف اضطر الجانب الإيراني إلى إعادة المياه إلى النهر المذبوح بفعل الاحتجاج الشعبي. كانت الأخبار آنذاك تنقل أن جماهير دبالي قررت النزول إلى الشارع بشكل يومي والاعتصام أمام المعبر الحدودي بين إيران والعراق، وأكثر من ذلك فقد قرر بعض المتظاهرين تهديد قوافل الزوار الإيرانيين الداخلين إلى العراق بالموت إذا لم تتراجع حكومتهم عن قرار قطع المياه. المهم في الأمر، أن الأخبار قالت في حينها ان الجانب الإيراني استجاب بالفعل لمطالبات الناس هناك.. وقلنا وقتها: إن الاحتجاجات الشعبية تؤتي أكلها، أحيانا، ولكن...

دعونا نقرأ الخبر الذي تناقله الإعلام مؤخراً: "ألغت إيران لجنة ترسيم الحدود المشتركة (العراقية - الإيرانية) نيتها إغلاق منابع جميع الأنهار المتجهة إلى العراق لتدارك ما وصفتها بأزمة حادة تعانيها في المياه. وكانت إيران أقدمت على قطع المياه عن أكثر من خمسة وأربعين رافداً وجذولا موسميا كانت تغذي الأنهر والأهوار في العراق أهمها نهر الكرخة والكارون والطيب والوند وآخر تلك الأنهر التي قطعت خلال الأيام العشرة الماضية نهر هوشياربي ضمن محافظة السليمانية." من جهته يقول وزير الزراعة العراقي عز الدين الدولة إن "إيران قد قطعت جميع الأنهر المؤدية الى العراق قبل ان تعلن ذلك رسمياً" وأوضح أن "أي دولة تقوم بقطع الماء عن الدولة الأخرى إنما تحكم على المزارعين بالموت". ينبغي القول: إن من أجل هذه الأسباب تقع الحروب بين الدول.. ولعلنا نتذكر أن حربنا مع إيران، التي استمرت لثمانية أعوام، إنما كان أحد أسبابها المعلنة هو الماء، ونستذكر بالقول هنا، إنما لا ندعو إلى إعلان الحرب مع إيران اليوم، مع ان الأسباب الموجبة لذلك متوفرة، ولكن ندعو حكومتنا إلى ممارسة ما نستطيع من أجل وقف تمادي الجيران في لي أزرعنا بهذه الطريقة غير المقبولة، وإذا كانت الحكومة، لأسباب معلنة وأخرى غير معلنة، لا تستطيع ذلك فلتترك للناس أن تحمي مصالحها، وسيكون للاحتجاج الشعبي فعله، كما أتقصد.

إن بإمكان الجمهور، على ما يرى الباحث نبراس الكاظمي، أن يشكل تهادياً مباشراً لقوافل الزوار الإيرانيين الذين يدخلون بشكل يومي إلى العراق لزيارة العتبات المقدسة. ومن الممكن أن ينظم هذا الجمهور في حملة احتجاج شعبي يستهدف هؤلاء الزوار، فنظيم تجمعات صامئة مرفقة بالالفاقات حول الفنادق التي يقيمون فيها، أو المطاعم التي يترددون عليها.. بإمكان المبادرة الشعبية أن تلاحق هؤلاء الزوار بطريقة سلمية في كل مكان يزورونه داخل العراق لكي يتلقوا بدورهم رسالة واضحة إلى مسؤولي دولتهم، رسالة متحضرة من جهة ومطلبية من جهة ثانية، فقطع المياه عن العراقيين ليس سوى إعلان حرب رسمي وعياش، وبالرغم من ذلك فنحن نقابل هذا الإعلان بروحية متحضرة وسلمية.

إن إيران، وأغلب دول الأقليم، تدرک أن العراق اليوم غارق بالمشاكل الداخلية، فهو بلد تصف به الانتقاسات الطائفية والقومية والعرقية والدينية، كما أن الفصائل التي تشكل حكومته منقسمة في الأخرى وبعضها له هوى وولاء مباشر إلى دول الجوار... ولأن إيران، والدول الأخرى، تدرک جيداً هذه الحقيقة، التي لا تستطيع حكومتنا الموقرة نفيها أبداً، فهي تلجأ إلى مسك بلاندا من الذراع الموجهة، ولو تابع محلياً ما يجري على الحدود العراقية مع دول الجوار لخرج بنتائج لا تسرّ حقاً. في النهاية، أكرر القول، بأننا لسنا دعاة حرب، ولكن ذلك لا يمنع من التصدي بحزم إلى الدول التي تريد نخفنا بحجج واهية، وأول أسلحتنا وأكثرها قوة هو السلاح الاقتصادي والمبادرة الشعبية... فمن الذي يبداء؟

خطة طبية خلال أيام عيد الفطر المبارك

□ بغداد / المدى

اعت وزارة الصحة خطة الإسناد الطبي الطارئ بمناسبة عيد الفطر المبارك لتقديم افضل الخدمات للمواطنين الذين يقومون بزيارة الأماكن المقدسة ودور العبادة وارتدياد المنتزهات واماكن الألعاب. وقال المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور زياد طارق، ان الخطة تضمنت فقرات عدة حددت بموجبه واجبات ومهام كل من مركز العمليات وقسم الإسعاف الفوري والمركز الوطني لنقل الدم وقسم الطوارئ من دائرة العمليات الطبية والخدمات المتخصصة والشركة العامة لتسويق الأدوية ودائرة

الصحة العامة ومركز السموم ودوائر الصحة في بغداد والمحافظات، موضحا ان الخطة ركزت على موضوع الوقاية من الأمراض الانتقالية التي تنتقل عبر الطعام والشراب للحد من انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريقها والاعتناء بالنظافة الشخصية، وأشار الى ان العيادات الاستشارية ستفتح ابوابها خلال أيام عيد الفطر المبارك لاستقبال جميع الحالات المرضية، فضلا عن فتح المراكز الصحية الخافرة في بغداد والمحافظات والطوارئ، ومرابطة سيارات الإسعاف قرب المنتزهات ومدن الألعاب مع تأمين رصيد كاف من الدم ومشتقاته للحالات الطارئة في بغداد والمحافظات.

جمهورية العراق - مجلس القضاء الأعلى رئاسة محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية إعلان إلى / المدير المفوض لشركة الناجي للتجارة والتعهدات إضافة لوظيفته

أصدرت هذه المحكمة في الدعوى البدائية المرقمة ٢٠١٧/١٠١٠/٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣ حكماً غيابياً بالزامك بتاديتك للمدعي السيد المدير العام للهيئة العامة للإسكان/ إضافة لوظيفته مبلغاً قدره (٥٣٢,٨٤٦,٦٤٥,٤٠٠) خمسمائة واثنان وثلاثون مليون وثمانمائة وأثنان وأربعون ألف وستمائة وخمسة وأربعون واربعمائة فلساً وذلك لقيامك بتجهيز مواد فاشلة وتالفة والناقصة بموجب العقد المبرم بينك وبين المدعي المرقم (٤MO/MHC/٢١٦/٢٠٠١) وبالنظر لجهولية محل إقامتك حسب شرح القائم بالتبليغ عليه قررت هذه المحكمة تبليغك إعلاناً بصحيفتين محليتين يوميتين ولك حق الاعتراض والاستئناف والتميز خلال المدة القانونية وبعكسه فسوف يكتسب القرار الدرجة القطعية وفق الأصول.

القاضي شهاب احمد ياسين
٢٠١١/٨/٢٥

وزارة الموارد المائية شركة العراق العامة لتنفيذ مشاريع الري القسم القانوني

بغداد / الصالحية/ قرب جسر الأحرار - بدالة/٥٢٨١٧٠٧
إعلان مناقصة رقم (٢١) لسنة ٢٠١١

http://www.mowr.gov.iq
Email:igcirp@yahoo.com

تعلن شركتنا عن إعلان مناقصة تجهيز حصى مدرج(٥-١٩) بكمية(٥٠٠)م٣ خمسة آلاف متر مكعب ورمل مغسول بكمية(٢٥٠٠)م٣ ألفان وخمسمائة متر مكعب ناجحين بالفحص المختبر لمشروع القناة الناقصة لمشروع شط العرب في محافظة البصرة/القاطع الجنوبي وفقاً لشروط المناقصة والمواصفات الفنية المطلوبة وجدول الكميات والأسعار التي يمكن الحصول عليها من القسم القانوني بمقر الشركة في الصالحية قرب جسر الأحرار لقاء مبلغ قدره(١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار قابل للرد فعلى المقاولين من حملة هوية غرفة التجارة/ الصنف الأول او هوية تصنيف المقاولين/الدرجة العاشرة/ إنشائية الراغبين بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتهم مغلفين مغلقين ومحتومين يتضمن الأول التأمينات القانونية البالغة(١٪) واحد في المئة من مبلغ العطاء بصك مصدق او خطاب ضمان غير مشروط ويبقى سريان خطاب الضمان إلى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاءات المحددة لمدة لا تقل عن ٢٨ /يوم او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية او كفالة مصرفية مع كافة المستمسكات المطلوبة وسيستبعد أي عطاء لا تكون تأميناته الأولية الأصولية نافذة للمدة المحددة أعلاه فيما يشمل المغلف الثاني على شروط المناقصة مع جدول الكميات والأسعار على ان تكون جميع النسخ موقعة ومختومة وتودع العطاءات بصندوق العطاءات بمقر الشركة في الصالحية بموعد أقصاه الساعة الثانية عشر من ظهر يوم (الاربعاء) الموافق ٢٠١١/٩/١٤ حيث سيتم فتح العرض التجاري اولا للتأكد من استيفاء الشروط ثم يفتح العرض الثاني وسيكون موعد الإجابة على استفسارات المشاركين بالمناقصة في يوم (الأربعاء) المصادف٢٠١١/٩/٢٠ وإن أسعار العطاءات تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض بعد الفتح مع وجوب بقاء العطاءات نافذة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة علماً إن الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات إذا كان العطاء غير مستوف للمواصفات الفنية المطلوبة ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان أرقام هواتف الشكاوى والطوارئ للوزارة:
١. مكتب المفتش العام/٧٧٢٣٤٤٧
٢. مركز الإعلام والعلاقات/٧٧٢٠١٤٩

المدير العام

الشركة العامة للتجهيزات الزراعية

مناقصة رقم (١٠) لسنة ٢٠١١ - إعلان للمرة الأولى

وبإمكانكم الاطلاع على شروط المناقصة على موقع الشركة على شبكة الانترنت www.iraqiscas.com .. مع التقدير المستمسكات المطلوبة.

- ١- هوية تسجيل وتصنيف المقاولين إنشائية درجة تاسعة حسب تعليمات تسجيل وتصنيف المقاولين رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩.
- ٢- عقد وشهادة تأسيس الشركة ومحضر الاجتماع الأولي للشركة.
- ٣- المستمسكات الشخصية للمقاول او المدير المفوض للشركة المقاوله (بطاقة الأحوال المدنية- شهادة الجنسية العراقية- بطاقة السكن)

د. غازي راضي العيودي
وكيل الوزارة الإداري والمالي
القائم بأعمال المدير العام

عليه اسم المناقص والمناقصة في موعد أقصاه الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٠١١/١٠/٢٠ مرفقاً به الوثائق والمستمسكات المطلوبة في المناقصة وسوف يهمل كل عرض يرد بعد الموعد اعلاه او غير مستوف لكافة الشروط والمستمسكات والوثائق المطلوبة في المناقصة او غير مرفق به التأمينات الأولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان مصرفي صادر لأمر الشركة علماً ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان وسيتم عقد مؤتمر للإجابة عن استفسارات مقدمي العطاءات في مقر الشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ شعبة العلاقات الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاحد المصادف ٢٠١١/٩/٢٥

تعلن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية إحدى تشكيلات وزارة الزراعة الكائنة في الوزيرية/ خلف المعهد القضائي عن المناقصة رقم(١٠) لسنة (٢٠١١) الخاصة بمقاوله إنشاء مقر لفرع الشركة في محافظة كربلاء المقدسة فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة من الشركات المقاوله المسجلة رسمياً والمقاولين الحاصلين على هوية تصنيف المقاولين إنشائية درجة تاسعة حسب تعليمات تسجيل وتصنيف المقاولين رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ مراجعة شعبة العلاقات في مقر الشركة الكائن في بغداد/ الوزيرية/ خلف المعهد القضائي مستصحين معهم الوثائق المبينة أدناه لغرض شراء نسخة من شروط المناقصة والمواصفات لقاء مبلغ قدره (٥٠.٠٠٠) خمسمون ألف دينار غير قابل للرد وعلى الشركة المقاوله تقديم العرض بظرف مغلق ومختوم مؤشراً